مجلة البحوث المالية والاقتصادية
مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

# أثر خصائص ومهام مجلس الادارة على الاداء المالي للشركات المساهمة الليبية

أ. خالد علي أحمد [1] أ. ناصف محمد سعد [2]

**الملخص:**

**بحثت هذه الدراسة في أثر خصائص ومهام مجلس الإدارة كأحد الآليات الداخلية الهامة لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المساهمة في البيئة الليبية، وذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي. اشتمل مجتمع الدراسة على (167) مراجعاً خارجياً، بينما اشتملت العينة على عدد (46) مراجعاً. لتحقيق الهدف من الدراسة، فقد تم تطوير استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة، كما تم استخدام اختبار (T test) للعينة الواحدة لغرض اختبار فرضيات الدراسة. وقد أظهرت نتائج بأن خصائص ومهام مجلس الإدارة تؤثر إيجابياً على الأداء المالي للشركات المساهمة الليبية. كما بينت النتائج مدى أهمية مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة الداخلية الهامة، وباعتباره يمثل قمة الهرم التنظيمي داخل الشركة، وأوضحت النتائج مدى أهمية الخصائص الواجب توافرها في مجلس الإدارة والمهام الواجب القيام بها، والتي من شأنها أن يكون لها أثراً إيجابياً على الأداء المالي للشركات المساهمة الليبية مثل وجود تنوع في المعرفة والخبرات لدى أعضاء مجلس الإدارة، وجود فصل بين وظيفة المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، والتدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة. وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة بعض التوصيات أبرزها قيام جهة رسمية بإصدار قانون أو لائحة شاملة لكافة مبادئ وممارسات الحوكمة الرشيدة وآلياتها، وإلزام الشركات العامة والخاصة بتطبيقها، وتشجيع الشركات على الالتزام بالخصائص والمهام المطلوبة، ومنح مزايا تشجيعية للشركات الملتزمة.**

**الكلمات المفتاحية:** المراجعين الخارجيين، مجلس الإدارة ، حوكمة.

**اقتبس هذه المقالة (APA):**
خالد علي أحمد، ناصف محمد سعد (2023)، أثر خصائص ومهام مجلس الادارة على الاداء المالي للشركات المساهمة الليبية، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 3، الاصدار الثامن، العدد الأول، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة, ص 38-61.

1 محاضر، قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email k_fw2005@yahoo.com
2 محاضر، قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email nasefabdelgader@yahoo.com

مجلة البحوث المالية والاقتصادية
مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

# The Impact of the Characteristics and Tasks of the Board of Directors on the Financial Performance of Libyan Companies

Khalid Ali Ahmed Almugassabi [1] Nasef M . Saad Abdelgader [2]

**Abstract**:

This study investigated the effect of the characteristics and tasks of the board of directors as one of the important internal mechanisms of corporate governance on the financial performance of Libyan corporations from the viewpoint of the external auditors in Benghazi city. The population of the study consisted of (167) auditors, whereas the sample consisted of (46) auditors. for achieving the purpose of the study, a questionnaire was developed and distributed to the sample of the study, in addition, one sample (T) test was used to test the hypotheses of the study. The findings revealed that the characteristics and tasks of the board of directors have positive effect on the financial performance of Libyan corporations such as the presence of diversity in knowledge and experience among board members, the existence of separation between the position of CEO and Chairman of the Board of Directors, and continuous training for board members. According to these results, the study presented some recommendations which are, first of all, establishing an official body issues a comprehensive law or regulation that includes all principles and practices of good governance and its mechanisms. Secondly, obliging and encouraging companies to implement them.

**Key words:** External Auditors, The Board of Directors, Governance.

**Cite This Article (APA):**

Almugassabi , K. A., & Abdelgader, M. N. (2023). The Impact of the Characteristics and Tasks of the Board of Directors on the Financial Performance of Libyan Companies. JOURNAL OF FINANCIAL AND ECONOMIC RESEARCH, VOL. 1.(8), 38-61.

**1 Lecturer, Accounting Department, Faculty Of economics, University of Benghazi, k_fw2005@yahoo..com**
**2 Lecturer, Accounting Department, Faculty Of economics, University of Benghazi, nasefabdelgader@yahoo.com**

**المقدمة:**

تتبع أهمية معرفة الاداء المالي للشركات من عدة جوانب بطريقة تخدم مستخدمي البيانات والمعلومات المالية لتعرف على نقاط القوة والضعف وكيفية معالجتها. حيث يعد الاداء المالي المحدد الهام والرئيسي لمدى نجاح أو فشل الشركات من حيث استمراريتها وتحقيق الاهداف المحددة مسبقا، والذي يعكس أداء مجلس الادارة الذي يسيطر على الموارد المالية المتاحة لتحقيق الاهداف المخططة بكفاءة وفاعلية.

وقد عرف أحد الكتاب الاداء المالي بأنه دراسة أو تقييم الانجازات التي تم تحقيقها بالمقارنة مع المعايير التي تم وضعها بهدف تقييم الاداء للعاملين في جميع المستويات الادارية المختلفة بهدف تحقيق الاهداف الاستراتيجية المخططة مسبقا (Kaya 2016). يعد الاداء المالي مقدرة الشركة على تحقيق أهدفها بأقل تكلفة ممكنة بالإضافة لتوفير السيولة اللازمة لسداد الالتزامات قصيرة وطويلة الاجل وتحقيق توازن مالي والذي ينعكس إيجابا على العائد على الاصول (Return on Assets) والاسهم (Earnings Per Share) (حقي,2016),ويعد مجلس الادارة الجهة العليا التي تتحكم بموارد المالية المتاحة للشركة وخط الدفاع الاول عن الحقوق الملاك (المساهمين) والجهات الخارجية الاخرى والتي لها حقوق مالية على الشركة فهي تعتبر وكيل مؤتمن على كل هذه الحقوق، وهنا تجدر الاشارة الى نظرية الوكالة التي ركزت على أهمية الفصل بين الملكية وإدارة الشركة الذي ينعكس على تنظيم العلاقة بين المساهمين والإدارة لتقليل المشاكل التي قد تحدث بينهما (زيدان ,2017).

**مشكلة الدراسة:**

اثبتت بعض الدراسات السابقة التي اجريت في بيئات مختلفة مثل Rhoades et al. 2000 , Helland Sykuta2005, Adams&Ferreira,2009 انه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين كل من عدد اعضاء مجلس الادارة، تأهيلهم العلمي والعملي، استقلاليتهم، نوع الجنس والاداء المالي للشركات المساهمة. كما ركزت **دراسة (Rhoades et al.,2000)** على معرفة أثر أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على الاداء المالي وثروة الملاك وأثبتت وجود علاقة إيجابية بين استقلالية أعضاء مجلس الادارة والاداء المالي للشركات محل الدراسة، وأكدت دراسة **(Helland & Sykuta,2005)** على نتائج الدراسة السابقة حيث توصلت الى وجود علاقة طردية بين نسبة عدد أعضاء المستقلين وحقوق "مصلحة" المساهمين حيث اوضحت انه كلما زاد عدد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة زادت الرقابة على الادارة مما يترتب عنه المحافظة على ثروة المساهمين, وفي ذات السياق اثبت دراسة **(Adams &Ferreira,2009)**أن مجلس الادارة الذي به تنوع بين الجنسين أن الاعضاء الاناث يبذلن جهدا أكبر في الرقابة على اداء الشركات من الاعضاء الذكور وأنهن أكثر فاعلية وحضور في لجان الرقابة من الرجال. كما ركزت **دراسة (Prokieva& Muniandy,2011)** على معرفة أثر استقلالية مجلس الادارة على الاداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الاوراق المالية الروسية وتبين أن عدم وجود ازدواجية في مجلس الادارة يزيد من ثقة الملاك " المساهمين" واصحاب المصالح الاخرى في الشركات كما يزيد من استقلالية مجلس الادارة بنظرهم. لذلك ركزت هذه الدراسة على دراسة أثر خصائص ومهام مجلس الادارة على الاداء المالي للشركات المساهمة الليبية.

**فرضيات الدراسة:**

تقوم هذه الدراسة على اختبار فرضيتن رئيستين هما كما **يلي:**

**الفرضية الرئيسية الاولى:**

- " تؤثر خصائص مجلس الادارة على الاداء المالي للشركات الليبية المساهمة"

**الفرضية الرئيسية الثانية:**

- "تؤثر مهام وواجبات مجلس الادارة على الاداء المالي للشركات الليبية المساهمة"

**أهمية الدراسة:**

تركز هذه الدراسة على الشركات الليبية المساهمة التي تلعب دور هاما في التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل من خلال المحافظة على الاستمرارية وتحقيق عائد مناسب للمساهمين من جهة ومن جهة اخرى يعد مجلس الادارة الجهة العليا التي تتحكم في موارد الاقتصادية لهذه الشركات، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة انها تناولت خصائص مجلس الإدارة بشكل أوسع واشمل حيث اشتملت على 11 خاصية كما اختلفت عن الدراسات الأخرى في منهجية الدراسة المتبعة للوصول الى النتائج. لذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة واقع الشركات الليبية المساهمة وأدائها المالي للارتقاء بها من خلال التعرف على خصائص مجالسا إدارتها للوصول إلى نتائج علمية والعملية من البيئة الليبية والتي تفيد العديد من الجهات الداخلية والخارجية واصحاب القرار وعلى راسهم المساهمين الحاليين والمستثمرين المتوقعين والجهات الرقابية في الدولة لتقييم الاداء المالي للشركات المساهمة الليبية.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي لتعرف على أثر خصائص ومهام وواجبات مجلس الادارة على الاداء المالي للشركات الليبية المساهمة والذي يمكن تلخيصه في النقاط **التالية:**

1- معرفة أثر حجم مجلس الإدارة على الاداء المالي للشركات الليبية المساهمة.
2- معرفة أثر التأهيل العلمي والعملي لمجلس الإدارة على الاداء المالي للشركات الليبية المساهمة.
3- معرفة أثر تنوع التخصصات الاكاديمية لمجلس الإدارة على الاداء المالي للشركات الليبية المساهمة.
4- معرفة أثر استقلالية مجلس الإدارة على الاداء المالي للشركات الليبية المساهمة.
5- معرفة أثر فصل الاختصاصات لمجلس الإدارة على الاداء المالي للشركات الليبية المساهمة.
6- معرفة أثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة على الاداء المالي للشركات الليبية المساهمة.
7- معرفة أثر تنوع مجلس الادارة من حيث الجنس – العمر – الجنسية على الاداء المالي للشركات الليبية المساهمة.

**حدود ونطاق الدراسة:**

تقتصر هذه الدراسة على معرفة أثر خصائص ومهام وواجبات مجلس الادارة على الاداء المالي للشركات الليبية المساهمة فقط، من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في مدينة بنغازي لأنهم مؤهلين علميا وعملياً ولديهم الدراية والمعرفة بخصائص ومهام مجالس الادارات للشركات الليبية المساهمة، وذلك من خلال مراجعتهم الخارجية واطلاعهم على تفاصيل هذه الشركات.

**الدراسات السابقة:**

توجد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت أثر خصائص ومهام مجلس الإدارة على الاداء المالي للشركات المساهمة والمصارف التجارية في بيئات اقتصادية مختلفة منها ما **يلي:**

**دراسة (السرطاوي,2015)** :هدفت هذه الدارسة الى بيان أثر بعض الخصائص الحاكمية مثل الملكية /حجم مجلس الادارة/ استقلالية اعضاء مجلس الادارة /فصل الاختصاصات اعضاء مجلس الادارة العليا والتنفيذية/ملكية المديرين على الاداء المالي في 240 شركة مساهمة مدرجة في اسواق المال الخليجية

خلال الفترة من 2008 الى 2014 واستندت الى المنهج الكمي لتحليل القوائم المالية حيث اتبت وجود أثر إيجابي للمتغيرات السابقة على الاداء المالي لهذه الشركات.

**دراسة (عثمان والمطارنة، 2016):** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة على الأداء المؤسسي للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان في نهاية عام (2013)، والبالغ عددها (70) شركة من مختلف الصناعات. اشتملت عينة الدراسة على عدد (32) شركة من جميع القطاعات الصناعية، وتم توزيع عدد (152) استبانة لجمع بيانات الدراسة بالإضافة إلى استخدام القوائم المالية للشركات لجمع البيانات المطلوبة، كما استخدمت الدراسة اسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لكل من (مسئوليات مجلس الإدارة، ضمان وجود إطار فعال للحوكمة، مبدأ حماية حقوق المساهمين، مبدأ دور أصحاب المصالح، مبدأ الافصاح والشفافية) على الأداء المؤسسي والمتمثل في (الجدوى المالية، النمو، الفاعلية، الكفاءة، الحد من المخاطر)، حيث تعمل الحوكمة المؤسسية على تحسين كفاءة وفاعلية المنشأة، كما تعمل على الحد من المخاطر وتساعد على نمو وتطور الشركة.

**دراسة (Vintila and Paunescu , 2016):** اهتمت هذه الدراسة بالعلاقة بين الحوكمة والأداء المالي لشركات تكنولوجيا المعلومات المسجلة في سوق NASDAQ الأمريكي للأوراق المالية خلال الفترة (2010 2013). تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على اجمالي الأصول (ROA) وتم قياس الحوكمة من خلال مجموعة من المتغيرات وهي (استقلالية وحجم وتنوع مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أقدمية وازدواجية وتعويضات المدير التنفيذي). استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لقياس العلاقة بين متغيرات الحوكمة والأداء المالي للشركات المذكورة وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمكافآت المدير التنفيذي ومدة تقلده للمنصب على كل من العائد على اجمالي الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، بينما يوجد تأثير سالب لكل من حجم واستقلالية مجلس الإدارة وازدواجية وظيفة المدير التنفيذي (CEO duality) على مقاييس الأداء المالي (ROA, ROE). كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين متغير تنوع مجلس الإدارة (وجود المرأة) ومرتبات المدير التنفيذي مع الأداء المالي مقاساً بالعائد على اجمالي الأصول (ROA)، وعدم وجود علاقة لهذه المتغيرات مع العائد على حقوق الملكية (ROE).

**دراسة (Buallay et al , 2017):** اهتمت هذه الدراسة بأثر الحوكمة على أداء الشركات في البيئة السعودية، حيث اشتمل مجتمع الدراسة على الشركات المسجلة في السوق المالي السعودي خلال الفترة (2012 – 2014)، وبلغت عينة الدراسة (171) شركة مسجلة في السوق السعودي. وجدت الدراسة أن نسبة تطبيق الحوكمة من قبل الشركات مرتفعة (61,4%) مقارنتاً بالدراسات السابقة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير هام لتبني الحوكمة على الأداء المالي والتشغيلي (ROA,ROE) للشركات المسجلة بالسوق السعودي. أيضاً توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير هام لملكية أكبر المساهمين واستقلالية مجلس الإدارة على الأداء السوقي للشركات مقاساً بمؤشر (Tobin Q)، بينما أشارت الدراسة إلى وجود تأثير هام لملكية أكبر ثلاثة مساهمين وحجم مجلس الإدارة على الأداء السوقي للشركات.

**دراسة (طريف 2017):** اهتمت هذه الدراسة ببيان أثر خصائص مجلس الادارة على الاداء المالي لمائة وعشرون شركة صناعية وخدمية مدرجة في سوق عمان عن الفترة من 2013-2015 كعينة لهذه الدراسة واظهرت النتائج وجود أثر إجابي لبعض المتغيرات مثل مكافآت أعضاء مجلس الادارة ونسبة الملكية لأعضاء مجلس الادارة ونوع نشاط الشركة على أدائها المالي بينما توجد علاقة عكسية لعدد الاجتماعات وحجم الشركة على الاداء المالي للشركات محل الدراسة.

**دراسة (Saha et al , 2018):** تناولت هذه الدراسة دور كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في الأداء المالي للشركات المسجلة في بورصة دكا (بنغلاديش) خلال فترة خمس سنوات (2013 – 2017)، وقد اشتملت عينة الدراسة على (81) شركة مسجلة في البورصة. تم استخدام اسلوب تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة وهي (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، تركيبة لجنة المراجعة) على المتغير التابع وهو (ROA، ROE، Tobin's Q. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمتغيري (استقلالية مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة) على أداء الشركات مقاساً بـ (ROA، Tobin's Q)، ووجود أثر موجب لهذين المتغيرين لكنه غير هام إحصائياً على الأداء مقاساً بـ (ROE). كما بينت الدراسة وجود تأثير سالب لحجم مجلس الإدارة ولكنه غير هام إحصائياً على الأداء (ROA) وتأثير موجب غير هام إحصائياً على الأداء (ROE) بينما يوجد تأثير عكسي (سالب) ذو دلالة إحصائية على الأداء مقاساً بـ Tobin's Q. أيضاً أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر موجب هام إحصائياً لتركيبة لجنة المراجعة على أداء الشركات مقاساً بـ ( Tobin's Q)، بينما هناك أثر موجب غير هام إحصائياً على كل من (ROA، ROE).

**دراسة :(Khadash and Washali , 2019):** بحثت هذه الدراسة في أثر تنوع مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات الأردنية العامة المسجلة في بورصة عمّان، حيث بحثت في جميع المصارف وشركات التأمين المسجلة في البورصة وعددها (15) مصرفاً و (23) شركة تأمين خلال الفترة المالية (2010 – 2015). تم استخدام اسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تمثيل ضعيف للمرأة وحملة الدكتوراه في مجالس الإدارات، ووجود تمثيل مقبول للأجانب وحملة الماجستير في مجالس إدارات الشركات، كما أشارت الدراسة إلى وجود تمثيل مرتفع للأعضاء الخارجيين (غير التنفيذيين) في مجالس الإدارات. إضافة إلى ما سبق توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للتنوع في (الجنس، الجنسية، التعليم) على الأداء المالي للشركات مقاساً بالعائد على اجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية (ROA,ROE).

**دراسة (بطاينة وآخرون، 2019):** بحثت هذه الدراسة في أثر هيكل الملكية ( عائلية وغير عائلية ) والحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمّان خلال الفترة ( 2010 – 2014 ) ، وقد تم قياس الحوكمة المؤسسية من خلال ( حجم مجلس الإدارة – ملكية أعضاء مجلس الإدارة ـ استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ـ المستوى العلمي لأعضاء مجلس الإدارة ـ الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ـ الملكية المؤسسية ) ، أما بالنسبة الأداء المالي فقد تم قياسه باستخدام مؤشر ( Tobin's Q ) اشتملت عينة الدراسة على ( 92 ) شركة صناعية وخدمية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمّان ، حيث تم تقسيمها إلى ( 58 ) شركة عائلية و ( 34 ) شركة ذات ملكية غير عائلية ، وقد تم استخدام اسلوب الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها . أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الملكية والحوكمة المؤسسية على الأداء

المالي لجميع شركات عينة الدراسة مقاساً بمؤشر (Tobin's Q)، كما توصلت الدراسة إلى أن تأثير الحوكمة المؤسسية على الأداء يختلف بالاعتماد على وجود الملكية العائلية.

**دراسة (عمار، 2020):** تناولت هذه الدراسة مدى أهمية الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين أداء المصارف التجارية الليبية، وقد اشتمل مجتمع الدراسة على فروع المصارف التجارية الواقعة بين مدينتي (سرت، ورأس لانوف) وعددها (12) فرعاً. استخدمت أداة الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات المطلوبة للدراسة، حيث تم توزيع عدد (60) استبانة على عينة الدراسة المتمثلة في (مدراء فروع المصارف ومساعديهم، رؤساء وموظفي أقسام المراجعة الداخلية، رؤساء وموظفي أقسام الحسابات الجارية، وبعض الموظفين الأخرين) استرجع منها (54) استبانة صالحة للتحليل. وقد استخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي والاستدلالي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتوصلت نتائجها إلى وجود أهمية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha$ = ,05) للآليات الداخلية للحوكمة (مجلس الإدارة – المراجعة الداخلية) في تحسين أداء المصارف التجارية الليبية، كما بينت الدراسة عدم وجود اختلاف في الآراء بين أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بأهمية الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين أداء المصارف التجارية.

**نستخلص** من العرض السابق انه توجد علاقة إجابيه طردية ذات دلالة احصائية بين خصائص اعضاء مجلس الادارة مثل التأهيل العلمي والخبرة العملية، تعدد عضوية الاعضاء وجنسياتهم، استقلاليتهم، نوع جنسهم على الاداء المالي للشركات المساهمة والذي ينعكس على بعض المؤشرات المالية مثل العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية. كما قدمت الدراسات السابقة في هذه المجال بعض التوصيات مثل الاهتمام بدقة المعلومات المتعلقة بمجلس الادارة مثل الشهادات الأكاديمية والخبرة وفصل الاختصاصات بين الادارات المختلفة.

**الإطار النظري:**

**مفهوم الحوكمة:**

تعددت تعريفات مصطلح الحوكمة Corporate Governance فقد عرفته مؤسسة التمويل الدولية IFC بانها "هي عبارة عن النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات والرقابة على اعمالها" (Alamgir,M.,2007). وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD بأنها " عبارة عن مجموعة من العلاقات بين أعضاء مجلس ادارة الشركات واصحاب الاسهم وغيرهم"**(Freeland,C.,2007)** ويمكن تعريف الحوكمة بانها مجموعة من القوانين التي تهدف الى تحقيق الاهداف المخططة مسبقا من إدارة الشركات بشكل مناسب وفعال.

**أهمية وأهداف الحوكمة:**

ترجع اهمية الحوكمة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية خصوصا بعد الانهيارات و الازمات الاقتصادية والمالية في دول شرق اسيا وامريكيا خلال القرن العشرين ، وتحول كثير من الدول الى النظام الرأسمالي والذي يعتمد بشكل كبير على القطاع الخاص لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وخلق فرص عمل مما ادى الى كبر حجم المشروعات الاقتصادية و ازدياد انفصال الملكية عن الادارة وانتقال رؤوس الاموال عبر الحدود هذا من ناحية ولكن ترتب على ذلك ضعف الرقابة على اعضاء مجلس الادارة من ناحية اخرى مما دفع الى المزيد من الاهتمام بالحوكمة والتي تهدف قواعدها الى تحقيق الشفافية والعدالة, و حق مساءلة اعضاء مجلس الادارة, وحماية حقوق حملة الاسهم وغيرهم ممن لهم حقوق على الشركات مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات وتعظيم الربحية وخلق فرص عمل جديدة **(ابراهيم العيساوي, 2003)**. كما لخص فاضل والشبلي (2009) أهداف الحوكمة في النقاط **التالية:**

1) تعظيم أداء المنظمة وتحسينه.
2) استخدام الآليات التنظيمية والرقابية التي تقلل من أو تمنع الغش والتلاعب والتضارب بالمصالح، والتصرفات الأخرى غير المقبولة مادياً وإدارياً وأخلاقياً.
3) تطوير ضوابط ونظم تضمن استقلالية مجلس الإدارة ولجان المراجعة أجهزة المراجعة الأخرى.
4) تعزيز ثقة المستثمرين والمودعين وأصحاب المصالح الآخرين بأعمال المنظمة ونشاطاتها.
5) الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
6) تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد بكل ألوانه.
7) تحسين المركز المالي والقدرة التنافسية للمنظمة في السوق.

**محددات الحوكمة:**

ان التطبيق الجيد لنظام الحوكمة يتوقف على مدى توفر مجموعتين من المحددات **هما:**

- المحددات الخارجية: وتتمثل في القوانين واللوائح المنظمة للنشاط الاقتصادي في الدولة مثل قوانين تنظيم سوق الاوراق المالية، والمنافسة ومنع الاحتكار، ومكافحة الفساد، والبنوك، وكفاءة الاجهزة الرقابية بالإضافة الى تنظيم عمل مكاتب المحاماة والمراجعة بشكل يضمن تنفيذ القوانين بشكل فعال.
- اما المحددات الداخلية: فهي عبارة عن الاسس والقواعد التي توضح كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات بين مستويات الادارة المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية **(Fawzy, S.,2003)**.

**مبادئ الحوكمة:**

نظراً لهذه الأهمية المتزايدة بحوكمة الشركات فقد سارعت المنظمات والهيئات الدولية إلى إصدار مجموعة من المبادئ العامة يتم الاسترشاد بها من قبل الشركات، ولعل من أشهرها وأوسعها قبولاً وانتشاراً تلك التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 1999، والتي تم إعادة صياغتها عام 2004 **(الجزائري ومعروف، 2009)**، وهذه المبادئ هي **ما يلي (OECD , 2004)**:

مبدأ ضمان وجود أساس لإطار حوكمة فعال، مبدأ حقوق المساهمين، مبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين، مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، مبدأ الإفصاح والشفافية ومبدأ مسئولية مجلس الإدارة. وقد تم الاستفادة من هذه المبادئ في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء.

**خصائص الحوكمة:**

إن حوكمة الشركات كنظام يتسم بعدد من الخصائص وهي **ما يلي: (السيدية ومحمد، 2008)**

1) الانضباط، 2) الشفافية، 3) الاستقلالية، 4) المساءلة، 5) المسئولية ، 6) العدالة، 7) المسئولية الاجتماعية.

**آليات الحوكمة:**

نشأت آليات الحوكمة نتيجةً لمشاكل الوكالة الناجمة عن انفصال الملكية عن إدارة الشركة وهي " مجموعة من الممارسات التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات التي تحدد طبيعة العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح كافةً، والتي تضمن للشركة إدارة سليمة ومستقرة وبقائها في بيئة الأعمال " (الجزراوي وخضير ،2014).

وتعتبر آليات الحوكمة ضوابط حاكمة لسلوك وأخلاقيات الشركات، وذلك للسير في الاتجاه الصحيح الذي يوصل تلك الشركات إلى تحقيق أهدافها، مما ينعكس على أدائها بشكل إيجابي إذا ما طبقت تلك الضوابط بشكل سليم (محمد، 2009). تعمل آليات حوكمة الشركات بشكل أساسي على حماية وضمان حقوق حملة الأسهم وأصحاب المصالح الآخرين من خلال إحكام الرقابة على أداء إدارة الشركة، لذلك الهدف من آليات الحوكمة هو دفع المديرين نحو تعظيم قيمة الشركة من خلال تحسين الأداء المالي لها، وبالتالي أثار آليات الحوكمة تنعكس على قيمة الشركة أو أدائها المالي (الجزراوي وخضير، 2014). كما يمكن لآليات الحوكمة أن تساعد في تخفيف مشاكل الوكالة عن طريق زيادة الشفافية والإفصاح للمعلومات، وتخفيض السلوك الانتهازي للمدراء من خلال مراقبة أعمالهم، وبالتالي تلعب دوراً هاماً في تعزيز قيمة الشركة وتخفيض المخاطر وتكلفة رأس المال (Elbannan, 2015).

ويرى البحاث أن آليات الحوكمة تنقسم إلى آليات داخلية وأخرى خارجية ، حيث تختص الآليات الداخلية بالشركة نفسها وتشتمل على آليات تحقيق الرقابة على سلوك الإدارة وكبار المساهمين ، وتشمل الآليات الداخلية آلية مجلس الإدارة واللجان التابعة له ، آلية الملكية ، آلية التعويضات ، وآلية الإفصاح والشفافية ، أما الآليات الخارجية فهي تمثل العوامل الخارجية التي تؤثر على أداء الشركة والضغط عليها من أجل تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة ، وتشمل الآليات الخارجية آلية السوق ، آلية التشريعات والقوانين ، آلية المراجع الخارجي ، وغيرها من الآليات التي من خارج الشركة أو الوحدة الاقتصادية ( المشهداني والفتلاوي ، 2012 : Zedan and Abu Nassar, 2014 : حسن ، 2012 ) . أيضاً تناول أدب الحوكمة بعض الآليات الداخلية الأخرى مثل آلية التوزيعات وآلية الرافعة المالية (Al- Malkawi and Pillai , 2012)، بالإضافة إلى المراجعة الداخلية (شبلي ومنهل، 2009: عمار، 2020). كما تم تصنيف آليات الحوكمة إلى آليات محاسبية وأخرى غير محاسبية، حيث تشمل الآليات المحاسبية معايير المحاسبة والمراجعة، المراجع الخارجي، المراجع الداخلي، ولجنة المراجعة، أما الآليات الغير محاسبية فتشمل الآليات القانونية، الرقابية، الإدارية، والتنظيمية (جريرة وآخرون، 2015: الدرباق والعبيدي، 2021).

لا شك أن مجلس الإدارة يعتبر من الآليات الهامة والرئيسية داخل الشركة، حيث ينبثق منه عدد من اللجان الهامة التابعة له، ويعتبر عين الملاك داخل الشركة ومسئول عن حماية ممتلكاتهم وتعظيم ثروتهم عن طريق تحقيق الأرباح ورفع الأداء المالي للشركة، ولكي يحقق مجلس الإدارة هذا الهدف لابد وأن يتمتع بالخصائص والصفات الملائمة، وتحديد الواجبات والمهام اللازمة التي تمكنه من تحقيق ذلك.

**آلية مجلس الإدارة:**

مجلس الإدارة هو مجموعة من الأعضاء الداخليين والخارجيين المسئولين أمام الجمعية العمومية عن إدارة ورقابة الشركة (السالم، 2005)، ويمثل قلب الوحدة الاقتصادية أو الشركة لذلك يجب أن يتمتع هذا القلب بالصحة التامة (الصفار والصفار، 2016). وتختلف هياكل مجالس الإدارة من دولة لأخرى وكذلك داخل الدولة الواحدة، فبعض الدول لديها نظام المجلس الواحد الذي يجمع بين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين، ودول أخرى لديها نظام المجلسين، مجلس إشرافي يضم الأعضاء غير التنفيذيين (خارجيين) والمجلس الأخر جميع أعضائه تنفيذيين (OECD , 2004). ولمجلس الإدارة مجموعة من الخصائص والمهام سيتم تناولها في الفقرات التالية.

**خصائص مجلس الإدارة:**

لقد ورد في أدب حوكمة الشركات عدد من الخصائص لمجلس الإدارة منها حجم المجلس ، حيث تعددت واختلفت وجهات النظر والآراء فيما يتعلق بحجم مجلس إدارة الشركة ،فلا يوجد حجم معين يلائم جميع الشركات

،وحسب تقرير لجنة الوشاح الأزرق (Blue Ribbon Report) فإن حجم مجلس الشركة الكبيرة الأمثل هو من 10 إلى 13 عضواً (Green , 2005) ، أما خبراء الحوكمة عموماً فيتفقون بأن عدد 7 إلى 9 أعضاء يعتبر الحجم الصحيح لأغلب المجالس (Bainbridge , 2007) ، ويرى Huse (2007) بأنه يجب أن لا يكون حجم مجلس الإدارة كبيراً بشكل مفرط ، فعدد 7 أو 8 أعضاء يعتبر عموماً عدد مثالي . كذلك يرى Hilb (2006) أن الحجم الأمثل لمجلس الإدارة في الشركات الصغيرة هو 3 أعضاء وفي الشركات المتوسطة هو 5 أعضاء وفي الشركات الكبيرة هو 7 أعضاء. كما أشارت إحدى قواعد جودة الحوكمة الثمانية التي وضعتها منظمة الخدمات المؤسسية للمساهمين الدولية (ISS) إلى أن حجم مجلس الإدارة يحب أن يتراوح بين 6 إلى 15 عضواً (حمدان، 2014). أيضاً اختلفت إرشادات أو قواعد الحوكمة في الدول العربية فيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة ، فحسب دليل الحوكمة الليبي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي (2010) فإن حجم المجلس لا يقل عن 5 أعضاء ولا يزيد عن 7 أعضاء، ونص دليل الحوكمة في السعودية (2017) على أن حجم المجلس لا يقل عن 3 أعضاء ولا يزيد عن 11 عضواً ، أما في الأردن فقد نص دليل الحوكمة الصادر عن هيئة الأوراق المالية (2008) بأن حجم مجلس الإدارة يجب أن لا يقل عن 5 أعضاء ولا يزيد عن 13 عضواً ( Zedan ,and Abu- Nassar , 2014)، وفي البحرين فإن حجم مجلس الإدارة حسب دليل الحوكمة (2018) يجب أن لا يقل عن 5 أعضاء في الشركات العامة ولا يزيد عن 15 عضواً.

من العرض السابق ن نلاحظ الاختلاف في تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة، وفي رأينا أن حجم المجلس يجب أن يكون معقولاً فلا يكون صغير جداً بحيث لا تتوفر للمجلس الكفاءة والأهلية الكافية للقيام بواجباته ومهامه، ولا يكون كبير جداً بحيث قد يؤدي إلى حدوث مشاكل في التنسيق والاتصال بين أعضاء المجلس، وهذا قد ينعكس على دور المجلس الإشرافي والرقابي.

تشتمل تركيبة مجلس الإدارة عادةً على عدد من الأعضاء التنفيذيين يتم اختيارهم من داخل الشركة، وعدد من الأعضاء غير التنفيذيين وهم الذين يتم اختيارهم من خارج الشركة، والعديد من الدراسات أو الأبحاث التي تناولت مجلس الإدارة كأحد أليات الحوكمة استخدمت عدد أعضاء المجلس الخارجيين (غير تنفيذيين) مقياساً لتركيبة واستقلالية المجلس. وقد عرف سوق (NASDAQ) للأوراق المالية الأمريكي عضو المجلس المستقل بأنه شخص أو فرد لا يكون موظفاً أو مستخدماً في الشركة أو أحد فروعها، أو له علاقة بالشركة من وجهة نظر المجلس من شأنها أن تتعارض مع ممارسة الحكم المستقل في تنفيذ المسئوليات (Bainbridge , 2007). ولكي يستطيع مجلس الإدارة القيام بمسئولياته بشكل فعال يجب أن تتوافر له درجة من الاستقلالية عن الإدارة التنفيذية (OECD ,2004) ، فالاستقلالية تعتبر أمر في غاية الأهمية ، حيث أن وجود الأعضاء الخارجيين ضمن مجلس الإدارة هو لغرض الرقابة على الإدارة التنفيذية لصالح الملاك ، فهم يمارسون رقابة حقيقية على الإدارة وبإمكانهم محاسبتها وتحسين الأداء المالي للشركة (Kumar And Singh ,2012) ، وتلعب استقلالية المجلس دوراً هاماً في عملية الحد من تضارب المصالح بين الملاك والمدراء وتعزز من قيام المجلس بمهامه الإشرافية والرقابية ، وبالتالي ضبط أداء الإدارة للعمل في اتجاه مصلحة الملاك وتعظيم قيمة المنشأة (بطاينة وآخرون ، 2019) ، وتتطلب استقلالية المجلس وجود عدد كافٍ من الأعضاء الخارجيين ممن لا تربطهم علاقة وثيقة بالشركة أو إدارتها سواء من الناحية الاقتصادية أو العائلية أو غير ذلك ( OECD , 2004) . اهتمت اللجان وهيئات الأسواق المالية وغيرها من الجهات الأخرى باستقلالية مجلس الإدارة، ففي المملكة المتحدة (UK) نصت إحدى التوصيات الصادرة عن لجنة (Cadbury , 1992) على ضرورة أن يشتمل مجلس الإدارة على الأقل على ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين (Wearing , 2005)، كما نص تقرير (Higgs , 2003) بأن يكون نصف أعضاء المجلس غير تنفيذيين ومستقلين ( Solomon and Solomon , 2004). أما في الولايات المتحدة (USA) فقد أجرت الأسواق المالية الرئيسية (NYSE،

AMEX،NASDAQ ) تعديلات على قواعد أو شروط تسجيل الشركات لديها حيث ألزمت هذه الأسواق الشركات المسجلة بأن يكون غالبية أعضاء مجلس إدارة الشركة مستقلين (Bainbridge , 2007)، وتتطلب أفضل الممارسات لحوكمة الشركات (Best Practise) بأن يكون غالبية مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين ومن ضمنهم رئيس المجلس (Lipman and Lipman , 2006). إضافةً إلى ما تم الإشارة إليه من خصائص لمجلس الإدارة، فقد ورد أيضاً في أدب حوكمة الشركات مجموعة من الخصائص الأخرى التي تم التوصية بها من قبل جهات مختلفة، والتي يمكن عرضها في النقاط **التالية:**

1. ضرورة الفصل بين وظيفة المدير التنفيذي ووظيفة رئيس مجلس الإدارة ( Samaduzzaman et.al , 2015: حمدان، 2014).
2. أن يملك مجلس الإدارة نسبة مثلى من أسهم الشركة المصدرة (علي، 2009)
3. عدد اجتماعات المجلس السنوية لا يقل عن أربعة (4) اجتماعات في السنة (Spedding , 2009).
4. ضرورة توفر المؤهلات العلمية لأعضاء المجلس (هيئة السوق المالي السعودي، 2017: مصرف ليبيا المركزي، 2010).
5. أن يشتمل المجلس على ثلاثة (3) أعضاء مثقفين مالياً على الأقل (Moeller , Braiotta , 2004: 2004)
6. أن يكون هناك تنوع في المجلس من حيث المعرفة والخبرات العملية والفنية مثل (المحاسبة – الرقابة الداخلية – إدارة المخاطر – الصناعة) (IFC , 2010: مصرف ليبيا المركزي، 2010).
7. أن يشتمل مجلس الإدارة على تنوع من حيث الجنس، العمر، الجنسية (الخداش والوشلي، 2019: هيئة الأوراق المالية الأردنية، 2017: هيئة الأوراق المالية لدولة الإمارات، 2016).
8. أن تتوفر لمجلس الإدارة برامج التدريب المستمر لاكتساب المهارات والخبرات الجديدة (مصرف ليبيا المركزي، 2010: Green , 2005).

**مهام مجلس الإدارة:**

إن الأهداف المرجوة من نظام الحوكمة لكي تتحقق لابد لمجلس الإدارة بصفته الآلية الرئيسية لهذا النظام أن تتوافر لديه الجدية والاهتمام والنوايا الحسنة، وأن يكون متفهماً لدوره وتتوفر لديه المقومات اللازمة للقيام بهذا الدور. وهناك مجموعة من المهام والواجبات التي يمكن للمجلس القيام بها وأشارت إليها الجهات المهتمة بحوكمة الشركات منها ما يلي ( OECD , 2004 ; SOX , 2002 ; Green , 2005 ; Bainbridge , 2007 ; Tarantino , 2006: مصرف ليبيا المركزي، 2010):

1) يجب أن يتوفر لجميع أعضاء مجلس الإدارة المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب.
2) ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة إدراك المهام والمسئوليات المكلفين بها.
3) ضرورة وضع معايير أخلاقية لمجلس الإدارة والإدارات الأخرى وتعزيز القيم الأخلاقية داخل الشركة.
4) تعيين المدراء التنفيذيين وتحديد مكافآتهم وتغييرهم عند اللزوم.
5) وضع الخطط والأهداف الاستراتيجية للشركة والإشراف على تنفيذها.
6) ضمان سلامة ونزاهة التقارير المحاسبية والمالية للشركة.
7) المراجعة والتقييم والإشراف على أعمال المراجع الداخلي، وضمان استقلاليته.
8) المراجعة والتقييم والإشراف على أعمال المراجع الخارجي، وضمان استقلاليته.
9) ضمان سلامة وفاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية وسياسات إدارة المخاطر.

10) تحقيق العدالة والمعاملة المتكافئة بين جميع المساهمين، مع الأخذ في الاعتبار مصلحة أصحاب المصالح.

11) التقييم السليم واتخاذ القرارات المستقلة للأعمال والظروف التي قد تنشأ عنها تعارض في المصالح بين الأطراف المختلفة (مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، الملاك).

12) متابعة وتقييم نظام الحوكمة داخل الشركة، وعمل التغييرات اللازمة.

13) الإشراف على أداء أعمال الإدارة التنفيذية وتقييمها وتوجيهها.

14) الإشراف الفعال على عملية الإفصاح في التقارير المالية.

15) مراجعة وتقييم أداء الشركة، والإشراف على الموازنات السنوية، وسياسات إدارة المخاطر، والإنفاق الرأسمالي.

16) يتعين على مجلس الإدارة تخصيص الوقت الكافي للقيام بمسؤولياتهم ومهامهم المكلفين بها.

17) الإشراف على عملية الاتصالات داخل الشركة وتحسينها.

18) وضع نظام أو سياسة واضحة للمكافآت، وربطها بمعدلات الأداء وأهداف الشركة طويلة الأجل.

19) ضمان الإيفاء بمتطلبات الإفصاح المالي والا فصاحات الأخرى النظامية وفقاً للمعايير المحاسبية والتشريعات وأنظمة السوق المالي.

20) تأسيس لجان تساعد المجلس في القيام بمهامه ومسئولياته (لجنة مراجعة، لجنة تعويضات وترشيحات، لجنة حوكمة).

21) ضمان التزام الشركة بالقوانين والتشريعات النافذة.

22) تقييم فاعلية أداء المجلس ولجانه.

23) عقد جلسات أو اجتماعات نظامية مع الإدارات الوسطى والعليا للاطلاع على الأنشطة والأحداث الجارية.

24) ينبغي على المجلس وضع نظام أو خطة واضحة وشفافة لخلافة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

**مفهوم الأداء المالي وأهميته ومؤشراته:**

يرى الخطيب (2010) أن الأداء المالي يمثل المفهوم الضيق لأداء الشركات، حيث يركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعتبر الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، بالإضافة إلى أنه أداة لتحفيز الإدارة والعاملين في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من السابق.

يعرف الأداء المالي بأنه " مدي النجاح المالي الذي تستطيع فيه الشركات أن تعظم ثروة ملاكها، وذلك من خلال الحصول على أعلى عائد ممكن لاستثماراتهم، ويقاس من خلال العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين " (زلوم، 2011)، كما عرف الأداء المالي بأنه " مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفاعلية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية " (دادن وحفصي، 2014).

وتكمن أهمية الأداء المالي **في (نور والحديثي، 2012):**

1) متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته.
2) متابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة.
3) المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية.
4) المساعدة في فهم التفاعل مع البيانات المالية.

نظراً إلى اهتمام الشركات بتقييم أدائها وزيادة ثروة المساهمين فقد انتشر استخدام مقاييس الأداء المالية التي تعتمد على المعلومات المالية والمحاسبية ، وتعد مقاييس الأداء المالية ترجمة لنتائج القياس التشغيلي التي تستخدم في تحديد مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة ( الساعدي وهادي ، 2016 )، وتعتبر مؤشرات الأداء المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى سلامة المركز المالي وربحية المؤسسة ، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى المجموعات **التالية ( رمو والوتار ، 2010 ):**

1) مؤشرات السيولة، 2) مؤشرات النشاط، 3) مؤشرات الربحية، 4) مؤشرات السوق، 5) مؤشرات المديونية وهيكل رأس المال، 6) مؤشرات النمو.

**الجانب العملي للدراسة (الدراسة الميدانية):**

في هذا الجانب سيتم تناول أو عرض المنهجية أو الخطوات العملية التي تم إتباعها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها للإجابة عن تساؤلاتها.

**أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:**

أشتمل مجتمع الدراسة على جميع المراجعين الخارجيين المزاولين للمهنة فعلا بمكاتب المراجعة الخاصة بمدينة بنغازي، حيث بلغ عددهم (167) مراجعاً خارجياً حسب سجلات مصلحة الضرائب، وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من هذا المجتمع تتكون من (46) مراجعاً خارجياً أي ما نسبته **27.54 %** من مجتمع الدراسة. وقد تم استهداف هذه الشريحة نظراً لما يمتلكونه من دراية ومعرفة بموضوع البحث بالإضافة إلى الخبرة المكتسبة من خلال الممارسة العملية، والتي ستنعكس على دقة وموضوعية البيانات المتحصل عليها.

**ثانياً: وسيلة جمع البيانات:**

استخدمت الدراسة أداة الاستبانة كوسيلة أساسية لجمع البيانات الأولية المتعلقة بهدف الدراسة لعدة أسباب منها: أنها تضمن صراحة وحرية وموضوعية الإجابة على الأسئلة، سهولة جمع المعلومات والبيانات المطلوبة وتحليلها، كما أنها تساعد على اختصار الوقت والجهد المبذولين في البحث العلمي للوصول إلى المعلومات والنتائج المطلوبة.

حيث اشتملت هذه الأداة على جزأين هما: الجزء الأول يهدف إلى جمع معلومات عامة عن المشاركين في الدراسة مثل التخصص، وسنوات الخبرة. أما الجزء الثاني اشتمل على الأسئلة المتعلقة بفرضيتي الدراسة الرئيسيتين. وقد تم تصميم استمارة الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، والذي يعطي مدى أوسع للإجابة عن التساؤلات لمطروحة. والجدول التالي رقم (1) يوضح شكل هذا المقياس.

**جدول (1) توزيع الدرجات حسب مستوى التأثير**

| الإجابة | يؤثر جداً | يؤثر | محايد | لا يؤثر | لا يؤثر على الإطلاق |
|---|---|---|---|---|---|
| الوزن | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

ولاستخدام المتوسط الحسابي المرجح في عملية التحليل تم تحديد فترات المتوسط المرجح المناظرة لكل إجابة في مقياس ليكرت بالإضافة إلى الوزن النسبي، والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

**جدول وقم (2) توزيع فترات المتوسط المرجح وأوزانها النسبية**

| الإجابة | المتوسط المرجح | الوزن النسبي |
|---|---|---|
| لا يؤثر على الإطلاق | 1 ـ 1.79 | %2 ـ 35.8 % |
| لا يؤثر | 1.8 ـ 2.59 | %36 ـ 51.8 % |
| محايد | 2.6 ـ 3.39 | % 52 ـ % 67.8 |
| يؤثر | 3.4 ـ 4.19 | %68 ـ % 83.8 |
| يؤثر جداً | 4.2 ـ 5 | %84 ـ % 100 |

وقد تم توزيع استمارات الاستبانة على المشاركين، حيث سلمت باليد، والجدول (3) الموضح أدناه يبين عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة ونسبة الردود.

**جدول (3) الاستمارات الموزعة والاستمارات المستلمة ونسبة الردود**

| استمارات موزعة | استمارات مستلمة | استمارات غير مستلمة | استمارات غير صالحة للتحليل |
|---|---|---|---|
| 46 | 34 | 12 | 0 |
| %100 | %73.91 | %26.09 | 0 |

**ثالثاً: صدق وثبات أداة الدراسة:**

لضمان سلامة وسيلة جمع البيانات وإمكانية الاعتماد عليها ، فقد تم عرضها في صورتها الأولية على خمسة من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة بنغازي، وذلك لتقييمها وإبداء آرائهم بالخصوص، وقد أخذت ملاحظاتهم وتوصياتهم في الاعتبار، حيث تم تعديل بعض الجوانب في الاستبانة قبل أن تأخذ شكلها النهائي وتوزع على المشاركين ولاختبار مصداقية ومدي ثبات واتساق أداة الدراسة، فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا للثبات (Cronbach's Alpha)، والذي يعتبر من الاختبارات الإحصائية الهامة في هذا الخصوص، حيث تتراوح قيمة معامله من الصفر (0) إلى الواحد الصحيح (1)، وتعكس قيمة الصفر عدم وجود ثبات لأداة الدراسة، بينما تعكس قيمة الواحد الصحيح وجود ثباتاً تاماً لأداة الدراسة، وتعتبر نسبة 60% لمعامل هذا الاختبار الحد الأدنى المقبول لثبات أداة الدراسة (الكبيجي، 2015). ومن خلال تطبيق هذا الاختبار على إجابات المشاركين كانت قيمة معامل ألفا للفرضية الأولى (0.784)، وللفرضية الثانية (0.964)، وللاستبانة ككل (0.946). والجدول رقم (4) يوضح نتائج هذا الاختبار بالإضافة إلى معاملات الصدق.

**جدول رقم (4) اختبار كرونباخ ألفا للثبات (Cronbach's Alpha)**

| بيان | معامل الثبات | معامل الصدق |
|---|---|---|
| الفرضية الأولى | 0.784 | 0.885 |
| الفرضية الثانية | 0.964 | 0.982 |
| جميع الفرضيات | 0.946 | 0.973 |

وحيث أن معاملات الثبات والصدق للاستبانة مرتفعة، لذلك يعتبر هذا المقياس صادقاً لما وضع لقياسه ويتمتع بدرجة عالية من الثبات مقارنةً بالمستوى المقبول (60%) ويمكن الاعتماد عليه في الدراسة.

**رابعاً: التحليل الوصفي للبيانات:**

**أ) التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:**

يتناول هذا الجزء تحليلاً لخصائص عينة الدراسة الواردة باستمارة الاستبانة، حيث تم استخدام التكرار والنسبة المئوية للمتغيرات كما هو موضح بالجدول رقم (5) أدناه.

**جدول رقم (5) وصف المتغيرات الديموغرافية للعينة**

| | | | |
|---|---|---|---|
| **التخصص** | محاسبة | 34 | % 100 |
| | **المجموع** | **34** | **% 100** |
| **سنوات الخبرة** | أقل من 5 سنوات | 3 | % 8.82 |
| | من 5 إلى أقل من 10 سنوات | 8 | % 23.53 |
| | من 10 إلى أقل من 15 سنة | 9 | % 26.47 |
| | من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة | 8 | % 23.53 |
| | أكثر من 20 سنة | 6 | % 17.65 |
| | **المجموع** | **34** | **% 100** |

كما هو مبين بالجدول رقم (5) أعلاه نلاحظ أن جميع أفراد العينة من المتخصصين في المحاسبة. أما بخصوص الخبرة المتوفرة لدى أفراد العينة فإن النسبة الأكبر من أفراد العينة وهي (26.47 %) لديهم سنوات خبرة تتراوح (من 10 إلى أقل من 15 ) ، ويليهم في المرتبة الثانية الذين لديهم سنوات خبرة تتراوح ( من 5 إلى أقل من 10 وكذلك من 15 إلى أقل من 20 ) حيث أن نسبتهم في عينة الدراسة متساوية وهي (23.53 %) ، ويلي ذلك الذين خبرتهم أكثر من (20 ) سنة فنسبتهم هي (17.65 %) ، ويأتي في المرتبة الأخيرة الذين تقل خبرتهم عن (5) سنوات فنسبتهم هي (8.82 %) ، كما نلاحظ أيضاً أن ما نسبته (67.65 %) من المراجعين لديهم سنوات خبرة (من 10 سنوات فما فوق) . وبصفة عامة نلاحظ أن أغلب المراجعين الخارجيين يتمتعون بالخبرة العملية، بالإضافة إلى أنهم من حملة المؤهلات العلمية العالية، وهذا من شأنه أن يضفي الثقة والمصداقية على نتائج هذه الدراسة.

**ب) التحليل الوصفي للبيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة:**

يتناول هذا الجزء عرضاً مفصلاً لإجابات المشاركين عن جميع الأسئلة الواردة باستمارة الاستبانة والمتعلقة بفرضيتي الدراسة الرئيسيتين، حيث اشتمل هذا التحليل على احتساب بعض المقاييس الوصفية مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي ودرجة التأثير، على النحو **التالي:**

**اولا: الفرضية الرئيسية الأولى:**

1. أن جميع فقرات الأسئلة التي تخص هذه الفرضية ذات متوسطات الحسابية كبيرة حيث تجاوزت المتوسط الحسابي للمقياس وهو (3).
2. آراء عينة الدراسة عن جميع الأسئلة (1 ـ 11) تتراوح ما بين (يؤثر) و (يؤثر جداً).
3. تحصلت الفقرة رقم (9)، والتي تنص على (وجود تنوع في المعرفة والخبرات لدى أعضاء مجلس الإدارة كالمحاسبة، الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، الصناعة) على أكبر متوسط حسابي لآراء المشاركين وهو (4.676)، وبانحراف معياري مقداره (.474)، ووزن نسبي (93.52%).
4. نالت الفقرة (6)، والتي تنص بأن (عدد اجتماعات مجلس الإدارة لا يقل عن (4) اجتماعات في السنة) أقل متوسط حسابي لآراء عينة الدراسة وهو (3.676)، وبانحراف معياري مقداره (.684)، ووزن نسبي (73.52%).
5. آراء المشاركين فيما يتعلق بالفقرات (1، 2، 3، 5، 6، 8، 10) تشير إلى وجود تأثير لهذه الفقرات (يؤثر) على الأداء المالي للشركات الليبية، بينما تشير آراء المشاركين في الدراسة فيما يتعلق بالفقرات (4، 7، 9، 11) إلى وجود تأثير مرتفع (يؤثر جداً) لهذه الفقرات على الأداء المالي.
6. المتوسط العام لآراء المشاركين عن جميع فقرات الفرضية الرئيسية الأولى هو (4.118)، وبانحراف معياري مقداره (0.861)، ووزن نسبي مقداره (82.36%).

**جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الرئيسية الأولى**

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | اتجاه الإجابات |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تكون المجلس من 7 إلى 9 أعضاء | 3.794 | 0.419 | %75.88 | يؤثر |
| 2 | غالبية أعضاء المجلس هم أعضاء خارجيين (غير تنفيذيين). | 4.029 | 0.937 | %80.58 | يؤثر |
| 3 | غالبية أعضاء المجلس هم أعضاء مستقلين. | 4.147 | 0.926 | %82.94 | يؤثر |
| 4 | وجود فصل بين وظيفة المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة. | 4.412 | 0.744 | %88.24 | يؤثر جداً |
| 5 | تملك مجلس الإدارة لنسبة مثلى من أسهم الشركة المصدرة. | 4.029 | 0.969 | %80.58 | يؤثر |
| 6 | عدد اجتماعات المجلس السنوية لا تقل عن (4) اجتماعات. | 3.676 | 0.984 | %73.52 | يؤثر |
| 7 | توفر المؤهلات العلمية العالية لجميع أعضاء المجلس. | 4.353 | 0.849 | %87.06 | يؤثر جداً |
| 8 | عدد أعضاء المجلس المثقفين مالياً لا يقل عن (3) أعضاء. | 4.088 | 0.754 | %81.76 | يؤثر |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 9 | وجود تنوع في المعرفة والخبرات لدى أعضاء مجلس الإدارة (محاسبة، رقابة داخلية، إدارة مخاطر، الصناعة). | 4.676 | 0.474 | %93.52 | يؤثر جداً |
| 10 | تنوع مجلس الإدارة من حيث (الجنس، العمر، الجنسية). | 3.706 | 0.906 | %74.12 | يؤثر |
| 11 | التدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة لاكتساب المهارات والخبرات الجديدة ومواكبة التطورات الحديثة. | 4.382 | 0.697 | %87.64 | يؤثر جداً |
| **جميع الفقرات** | | **4.118** | **0.861** | **%82.36** | **يؤثر** |

**ثانيا: الفرضية الرئيسية الثانية:**

الجدول رقم (7) الموضح أدناه يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء المشاركين فيما يتعلق بعبارات الأسئلة المطروحة للفرضية الرئيسية الثانية، ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة **ما يلي:**

1. المتوسطات الحسابية لآراء عينة الدراسة عن جميع الفقرات المتعلقة بمهام وواجبات مجلس الإدارة جاءت أكبر من متوسط المقياس بمقدار كبير.
2. آراء عينة الدراسة عن جميع فقرات الأسئلة (12 ـ 35) تتراوح ما بين (يؤثر) و (يؤثر جداً).
3. أكبر قيمة للمتوسط الحسابي لآراء المشاركين هي (4.5)، وقد حصلت عليها الفقرات رقم (13، 17)، وبانحراف معياري (0.564، 0.663) على التوالي، ووزن نسبي (90%) لكلا الفقرتين. وتنص الفقرة (13) حسب الاستمارة على (إدراك أعضاء المجلس للمهام والمسئوليات المكلفين بها)، بينما تنص الفقرة (17) على (ضمان سلامة ونزاهة التقارير المحاسبية والمالية للشركة).
4. أقل متوسط حسابي لآراء المشاركين كان للفقرة (28) بقيمة (3.882)، وبانحراف معياري مقداره (0.913)، ووزن نسبي (77.64%)، وتنص هذه الفقرة على (الإشراف على عملية الاتصالات داخل الشركة وتحسينها).
5. بلغ المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات الاستبانة المتعلقة بمهام وواجبات مجلس الإدارة (الفرضية الثانية) قيمة (4.275)، وبانحراف معياري عام مقداره (0.779 )، أما الوزن النسبي العام فهو (85.5%).
6. آراء عينة الدراسة فيما يتعلق بالفقرات (21، 23، 27، 28، 29، 33، 34، 35) تشير إلى وجود تأثير (يؤثر) لهذه الفقرات على الأداء المالي للشركات الليبية، أما آرائهم بخصوص فقرات الأسئلة (12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20 ،22، 24، 25، 26، 30، 31، 32) فقد أشارت إلى وجود تأثير مرتفع (يؤثر جداً) لهذه الفقرات على الأداء المالي للشركات الليبية.

**جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الرئيسية الثانية**

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | اتجاه الإجابات |
|---|---|---|---|---|---|
| 12 | حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب. | 4.441 | 0.704 | %88.82 | يؤثر جداً |
| 13 | إدراك أعضاء المجلس للمهام والمسئوليات المكلفين بها. | 4.500 | 0.564 | %90 | يؤثر جداً |
| 14 | وضع ميثاق أو معايير أخلاقية لمجلس الإدارة والإدارات الأخرى وتعزيز القيم الأخلاقية داخل الشركة. | 4.235 | 0.781 | %84.7 | يؤثر جداً |
| 15 | تعيين المدراء التنفيذيين وتحديد مكافآتهم وتغييرهم عند اللزوم. | 4.324 | 0.767 | %86.48 | يؤثر جداً |
| 16 | وضع الخطط والأهداف الاستراتيجية للشركة والإشراف على تنفيذها. | 4.441 | 0.660 | %88.82 | يؤثر جداً |
| 17 | ضمان سلامة ونزاهة التقارير المحاسبية والمالية للشركة. | 4.500 | 0.663 | %90 | يؤثر جداً |
| 18 | المراجعة والتقييم والإشراف على أعمال المراجع الداخلي، وضمان استقلاليته. | 4.441 | 0.704 | %88.82 | يؤثر جداً |
| 19 | المراجعة والتقييم والإشراف على أعمال المراجع الخارجي، وضمان استقلاليته. | 4.471 | 0.706 | %89.42 | يؤثر جداً |
| 20 | ضمان سلامة وفاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، وسياسات إدارة المخاطر. | 4.412 | 0.701 | %88.24 | يؤثر جداً |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 21 | تحقيق العدالة والمعاملة المتكافئة بين جميع الملاك أو المساهمين، مع الأخذ في الاعتبار مصلحة أصحاب المصالح. | 4.088 | 0.933 | %81.76 | يؤثر |
| 22 | التقييم السليم، واتخاذ القرارات المستقلة للأعمال والظروف التي قد تنشأ عنها تعارض في المصالح بين الأطراف المختلفة (مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، الملاك) | 4.206 | 0.808 | %84.12 | يؤثر جداً |
| 23 | متابعة وتقييم نظام الحوكمة داخل الشركة، وعمل التغييرات اللازمة. | 4.147 | 0.857 | %82.94 | يؤثر |
| 24 | الإشراف على أداء أعمال الإدارة التنفيذية وتقييمها وتوجيهها. | 4.324 | 0.767 | %86.48 | يؤثر جداً |
| 25 | الإشراف الفعال على عملية الإفصاح في التقارير المالية. | 4.324 | 0.767 | %86.48 | يؤثر جداً |
| 26 | مراجعة وتقييم أداء الشركة، والإشراف على الموازنات السنوية، سياسات إدارة المخاطر، الإنفاق الرأسمالي. | 4.324 | 0.727 | %86.48 | يؤثر جداً |
| 27 | يتعين على مجلس الإدارة تخصيص الوقت الكافي للقيام بمسئولياتهم ومهامهم المكلفين بها. | 4.176 | 0.869 | %83.52 | يؤثر |
| 28 | الإشراف على عملية الاتصالات داخل الشركة وتحسينها. | 3.882 | 0.913 | %77.64 | يؤثر |
| 29 | وضع نظام أو سياسة واضحة للمكافآت أو التعويضات، وربطها بمعدلات الأداء وأهداف الشركة طويلة الأجل. | 4.118 | 0.913 | %82.36 | يؤثر |
| 30 | ضمان الإيفاء بمتطلبات الإفصاح المالي والا فصاحات الأخرى النظامية وفقاً للمعايير المحاسبية والتشريعات وأنظمة السوق المالي. | 4.265 | 0.864 | %85.3 | يؤثر جداً |
| 31 | تأسيس لجان تساعد المجلس في القيام بمهامه ومسئولياته (لجنة مراجعة، لجنة تعويضات وترشيحات، لجنة حوكمة). | 4.324 | 0.684 | %86.48 | يؤثر جداً |
| 32 | ضمان التزام الشركة بالقوانين والتشريعات النافذة. | 4.353 | 0.774 | %87.06 | يؤثر جداً |
| 33 | تقييم فاعلية أداء المجلس ولجانه. | 4.118 | 0.729 | %82.36 | يؤثر |
| 34 | عقد جلسات أو اجتماعات نظامية مع الإدارات الوسطى والمتقدمة ليكونوا على إطلاع بالأنشطة والأحداث الجارية. | 4.059 | 0.885 | %81.18 | يؤثر |
| 35 | يتوجب على المجلس وضع نظام أو خطة واضحة وشفافة لخلافة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. | 4.088 | 0.792 | %81.76 | يؤثر |
| **جميع الفقرات** | | **4.275** | **0.779** | **%85.5** | **يؤثر جداً** |

**اختبار فرضيات الدراسة:**

تشتمل الدراسة على فرضيتين رئيسيتين تتعلق الأولى بخصائص مجلس الإدارة والثانية تخص مهام وواجبات المجلس وتم صياغتهما على النحو **التالي:**

**الفرضية الرئيسية الأولى:**

- **الفرضية الصفرية (H0):**

((لا تؤثر خصائص مجلس الإدارة إيجابياً على الأداء المالي للشركات المساهمة الليبية)).

- **الفرضية البديلة (H1):**

((تؤثر خصائص مجلس الإدارة إيجابياً على الأداء المالي للشركات المساهمة الليبية)).

**الفرضية الرئيسية الثانية:**

- **الفرضية الصفرية (H0):**

((لا تؤثر مهام وواجبات مجلس الإدارة إيجابياً على الأداء المالي للشركات المساهمة الليبية)).

- **الفرضية البديلة (H1):**

((تؤثر مهام وواجبات مجلس الإدارة إيجابياً على الأداء المالي للشركات المساهمة الليبية)).

**وتم صياغتهما إحصائياً على النحو التالي:**

- **H0: $\mu \leq 3$**
- **H1: $\mu > 3$**

وقد تم اختبار هذه الفرضيات باستخدام اختبار (T) للعينة الواحدة، حيث يتم احتساب قيمة الإحصائية (T) ومقارنتها بقيمة (T) الجدولية، فإذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل، أما إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من الجدولية، فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرض البديل. كذلك يتم قبول الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P– Value) أكبر من قيمة مستوى المعنوية (α) المستخدمة في الدراسة وهي (.05) أي (P> ,05).

**اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:**

يعتبر اختبار (**T test**) من الاختبارات التي تتطلب أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، لذلك تم استخدام اختبار (**Kolmogorov – Smirnov Test**) لمعرفة فيما إذا كانت البيانات تتوزع طبيعياً أم لا، وقد تبين من خلال الاختبار تبين أن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة أكبر من (.05) أي أن (Sig > .05)، وهذا يعني أن البيانات تتوزع طبيعياً، وبالتالي يمكن استخدام هذا الاختبار. ويوضح الجدول رقم (8) أدناه نتائج هذا الاختبار.

**جدول رقم (8) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات**

| بيان | قيمة (Z) | مستوى الدلالة (Sig) |
|---|---|---|
| الفرضية الرئيسية الأولى | 0.772 | 0.590 |
| الفرضية الرئيسية الثانية | 0.959 | 0.317 |

وبعد التحقق من توزيع البيانات طبيعياً تم استخدام اختبار (T test) للعينة الواحدة لاختبار فرضيات الدراسة، وعند اختبار الفرضية الرئيسية الأولى كان المتوسط الحسابي العام (4.118)، وهو أكبر بكثير من متوسط المقياس (3) ، بالإضافة إلى أن قيمة (T) المحسوبة وهي (7.571) أكبر من قيمة (T) الجدولية وهي (1.658) ، كما أن مستوى الدلالة (P=.000) أصغر من مستوى المعنوية (α=.05)، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية الأولى وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود تأثير إيجابي لخصائص مجلس الإدارة التي تناولتها الدراسة على الأداء المالي للشركات المساهمة الليبية.

أما فيما يتعلق باختبار الفرضية الرئيسية الثانية، فقد كان المتوسط العام (4.275) وهو أكبر بكثير من متوسط المقياس (3)، كما أن قيمة (T) المحسوبة وهي (9.544) أكبر من قيمة (T) الجدولية وهي (1.658)، كما أن مستوى الدلالة (P=.000) أصغر من مستوى المعنوية (α=.05)، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية الثانية وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود تأثير إيجابي لمهام وواجبات مجلس الإدارة التي تناولتها الدراسة على الأداء المالي للشركات المساهمة الليبية, والجدولين رقم (9) و (10) المعروضة أدناه تبين نتائج اختبار هذه الفرضيات.

**جدول رقم (9) اختبار الفرضية الرئيسية الأولى**

| الأسئلة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الحرية | (T) المحسوبة | (T) الجدولية | مستوى الدلالة (Sig) | نتيجة الاختبار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سؤال (1) | 3.794 | 0.419 | 33 | 5.065 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (2) | 4.029 | 0.937 | 33 | 6.403 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (3) | 4.147 | 0.926 | 33 | 7.223 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (4) | 4.412 | 0.744 | 33 | 11.066 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (5) | 4.029 | 0.969 | 33 | 6.192 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (6) | 3.676 | 0.984 | 33 | 5.763 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (7) | 4.353 | 0.849 | 33 | 9.292 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (8) | 4.088 | 0.754 | 33 | 8.414 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سؤال (9) | 4.676 | 0.474 | 33 | 20.617 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (10) | 3.706 | 0.906 | 33 | 4.544 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (11) | 4.382 | 0.697 | 33 | 11.562 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| **جميع الأسئلة** | **4.118** | **0.861** | **33** | **7.571** | **1.658** | **.0000** | **رفض (H0)** |

**جدول رقم (10) اختبار الفرضية الرئيسية الثانية**

| الأسئلة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الحرية | (T) المحسوبة | (T) الجدولية | مستوى الدلالة (Sig) | نتيجة الاختبار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سؤال (12) | 4.441 | 0.704 | 33 | 11.935 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (13) | 4.500 | 0.564 | 33 | 15.508 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (14) | 4.235 | 0.781 | 33 | 9.221 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (15) | 4.324 | 0.767 | 33 | 10.065 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (16) | 4.441 | 0.660 | 33 | 12.731 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (17) | 4.500 | 0.663 | 33 | 13.192 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (18) | 4.441 | 0.704 | 33 | 11.935 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (19) | 4.471 | 0.706 | 33 | 12.149 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (20) | 4.412 | 0.701 | 33 | 11.745 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (21) | 4.088 | 0.933 | 33 | 6.800 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (22) | 4.206 | 0.808 | 33 | 8.703 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (23) | 4.147 | 0.857 | 33 | 7.804 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (24) | 4.324 | 0.767 | 33 | 10.065 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (25) | 4.324 | 0.767 | 33 | 10.065 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (26) | 4.324 | 0.727 | 33 | 10.619 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (27) | 4.176 | 0.869 | 33 | 7.891 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (28) | 3.882 | 0.913 | 33 | 5.633 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (29) | 4.118 | 0.913 | 33 | 7.140 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (30) | 4.265 | 0.864 | 33 | 8.537 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (31) | 4.324 | 0.684 | 33 | 11.287 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (32) | 4.353 | 0.774 | 33 | 10.193 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (33) | 4.118 | 0.729 | 33 | 8.942 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (34) | 4.059 | 0.885 | 33 | 6.977 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| سؤال (35) | 4.088 | 0.792 | 33 | 8.010 | 1.658 | .0000 | رفض (H0) |
| **جميع الأسئلة** | **4.275** | **0.779** | **33** | **9.544** | **1.658** | **.0000** | رفض (H0) |

**نتائج وتوصيات الدراسة:**

**<u>أولاً النتائج:</u>** توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج **كما يلي:**

1) يتفق أغلب المشاركين في الدراسة بأن جميع الفقرات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة لها تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي للشركات المساهمة الليبية.

2) يتفق أغلب المشاركين في الدراسة بأن مهام وواجبات مجلس الإدارة لها تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي للشركات المساهمة الليبية.

3) عكست نتائج الدارسة مدى أهمية مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة الداخلية الهامة، وباعتباره يمثل قمة الهرم التنظيمي داخل الشركة.

4) كما أوضحت النتائج مدى أهمية الخصائص الواجب توافرها في مجلس الإدارة والمهام الواجب القيام بها، والتي من شأنها أن يكون لها أثراً إيجابياً على الأداء المالي للشركات المساهمة الليبية.

5) كما اكدت الدراسة على أهمية وجود تنوع في المعرفة والخبرات لدى أعضاء مجلس الإدارة، جود فصل بين وظيفة المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، والتدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة.

**ثانياً التوصيات:** بناء على ما سبق توصي الدراسة **بما يلي:**

1) أن تقوم جهة رسمية بإصدار قانون أو تشريع أو لائحة شاملة لكافة مبادئ وممارسات الحوكمة الرشيدة وآلياتها، وإلزام الشركات العامة والخاصة بتطبيقها، لما لها من آثار إيجابية على الأداء المالي والغير مالي.

2) تأسيس جهة تتولى تطوير الحوكمة من خلال البحوث والدراسات ذات العلاقة، والعمل على متابعة وتقييم مدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة الموضوعة.

3) عمل ندوات وورش عمل تضم الأكاديميين وأعضاء مجالس إدارات الشركات العامة والخاصة، وذلك لمناقشة المواضيع ذات العلاقة بالحوكمة وآلياتها، ووضع حلول لأية مشاكل تعيق تطبيقها.

4) حث وتشجيع الشركات على الالتزام بالخصائص والمهام المطلوبة والمشار إليها في قانون أو لائحة الحوكمة، ومنح مزايا تشجيعية للشركات الملتزمة.

5) أن يكون للأجهزة الرقابية للدولة وهيئة سوق المال دوراً في تشجيع الشركات على تبني ممارسات الحوكمة الرشيدة ومتابعة وتقييم مدى الالتزام بهذه الممارسات.

6) الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في الدعاية والإعلان عن الحوكمة وقواعدها وآلياتها وآثارها الإيجابية على الأداء المالي للشركات بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة.

7) الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة والتي سبقت في مجال الحوكمة.

8) إجراء المزيد من الدراسات والبحوث سواء فيما يتعلق بخصائص ومهام آلية مجلس الإدارة وأثرها على الأداء المالي للشركات أو بآليات الحوكمة الأخرى.

**المراجع:**

**اولا: المراجع باللغة العربية:**


1- الجزائري، هاشم رمضان، حسين عبد القادر معروف، 2009، ماهية حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد (7)، عدد (25)، ص 1 – 32.

2- الجزراوي، إبراهيم محمد، بشرى فاضل خضير، 2014، تقويم حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية في القوانين والتشريعات العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد (40)، ص 255- 278.

3- الخداش، حسام الدين مصطفى، عبد الرحمن خالد حسين الوشلي، 2019، تنوع مجلس الإدارة وأثره على أداء الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد (15)، عدد (4)، ص 467- 487.

4- الخطيب، محمد محمود، 2009، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

5- الدرباق، أمين مرعي، عادل عطية العبيدي، 2021، مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، مجلد (8)، عدد (1)، ص 310-334.

6- الساعدي، علاء عبد الحسين صالح، علي ماجد هادي، 2016، العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي والمخاطرة النظامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد (43)، عدد (1)، ص 601-615.
7- السالم، مؤيد سعيد، 2005، أساسيات الإدارة الاستراتيجية، ط1، عمان: دار وائل للنشر.
8-السرطاوي، عبد المطلب ,2015، أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الاسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، المجلد (11)، العدد (3)، ص 705-725.
9-السيدية، موفق أحمد، سجي فتحي محمد، 2008، الحوكمة والعقلانية المصرفية: رؤية تحليلية للإدارة المصرفية العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد (4)، عدد (10)، ص 32- 49.
10-الصفار عماد صبيح، سهاد صبيح الصفار، 2016، مجالات تكامل تطبيق مبادئ حوكمة المصارف مع بطاقة العلامات المتوازنة، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد (109)، ص 212- 226.
11-العيسوي، ابراهيم ,2003، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة، دار الشروق، ص 36-37.
12-المشهداني، بشرى نجم، ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، 2012، المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد (93)، ص 26-56.
13-المطارنة، عبد الوهاب سلامة، عبد الرازق محمد عثمان، 2016، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، م1، ع21، ص ص 315 – 331.
14-بطاينة، هنادي، سوزان رسمي عبد، ميشيل سويدان، 2019، أثر هيكل الملكية والحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات الأردنية المدرجة، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد (15)، عدد (1)، ص 95-120.
15-جريرة، طلال سليمان، سليمان حسين البشتاوي، حمدان محمد الحياصات، 2015، أثر الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد (11)، عدد (2)، ص 317- 347.
16-حسن، بشرى عبد الوهاب محمد، 2012، دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (8)، عدد (22)، ص 201- 230.
17-حمدان، علام محمد موسى، 2014، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وتوزيعات الأرباح وتأثرها بصعوبات التمويل الخارجي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد (10)، عدد (1)، ص 63- 81.
18-حقي، بسام ،2016، أثر الهيكل التمويلي في الاداء المالي للمصارف الاسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، (رسال ماجستير غير منشورة)، جامعة الافتراض السورية، سوريا.
19-دادن، عبد الوهاب، رشيد حفصي ،2014، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد (7)، عدد (2)، ص 83- 114.
20-رمو، وحيد محمود، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، 2010، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، مجلة تنمية الرافدين، مجلد (32)، عدد (100)، ص 9- 29.
21-زيدان، عمرو علاء الدين ،2017، العوامل المؤثرة في خصائص مجلس الادارة في الشركات العائلية المساهمة المصرية، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلد (24)، العدد (2)، ص175-210.
22-زلوم، نضال عمر عبد المعطي، 2011، نموذج مقترح لقياس أثر محاسبة المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان، عمان، الأردن.
23-شبلي، مسلم علاوي، محمد حسين منهل، 2009، بناء منظور استراتيجي لنظام الحوكمة وقياس مستوى أدائه، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (15)، عدد (56)، ص 36- 52.

24-طريف، أماني، 2017، أثر خصائص مجلس الادارة على الاداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي، (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.

25-عمار، أحمد شريف، 2020، مدى أهمية الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الأداء، مجلة الدراسات الاقتصادية، مجلد (3)، عدد (3)، ص 89- 124.

26-علي، أسامة عبد المنعم السيد، 2009، الحاكمية المؤسسية: مفهومها ومقوماتها ومشاكلها والتطورات الدولية الخاصة بها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد (7)، عدد (23)، ص ...

27-فاضل، عدي صفاء الدين، مسلم علاوي شبلي، 2009، تأثير عولمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مجلد (6)، عدد (25)، ص 34- 68.

28-محمد، حاكم محسن، 2009، تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة ومؤشرات أداء منظمات الأعمال، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مجلد (6)، عدد (23)، ص 1- 20.

29-مصرف ليبيا المركزي، دليل الحوكمة للقطاع المصرفي، 2010.

30-نور، عبد الناصر إبراهيم، سري كريشان الحديثي، 2012، دور الرقابة على تكاليف الجودة الصناعية في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية، مجلة جامعة الخليج، مجلد (4)، عدد (4)، ص 1- 45.

31-هنادي بطاينة، سوزان رسمي عبد، ميشيل سويدان، 2019، أثر هيكل الملكية والحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات الأردنية المدرجة في سوق عمّان للأوراق المالية، المجلة الأردنية في أدارة الأعمال، م15، ع1، ص ص 95 – 120.

32-هيئة السوق المالي السعودي، لائحة حوكمة الشركات، 2017.

33-هيئة الأوراق المالية لدولة الأمارات العربية المتحدة، معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، 2016.

34-وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، البحرين، ميثاق إدارة وحوكمة الشركات، 2018.

**ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية: -**

1-Adams, R., & Ferrirra, D., 2009, Women in the Boardroom and their Impact on Governance and Performance, Journal of Financial Economics, Vol. (94), pp291-309.

2-Alamgir, M. ,2007, Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7-8.

3- Al- Malkawi, H. N, and R. Pillai. 2012, International mechanisms of corporate governance and firm performance. Journal of Modern Accounting and Auditing. Vol (8), N (4), PP 549- 568.

4- Amina Buallay, Allam Hamdan, and Qasim Zubeidat, 2017, Corporate governance and firm performance, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, V11, N1, pp 78 – 98.

5- Bainbridge, S. M. ,2007, The complete guide to Sarbanes- Oxley. Massachusetts. USA: Adams Media.

6- Braiotta, L. ,2004. The audit committee handbook. 4th ED. New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.

7- Chorafas, D. N. 2009. IT auditing and Sarbanes – Oxley compliance: Key strategies for business improvement. USA: Taylor & Francis Group, LLC.

8-Fawzy, S., (2003), Assessment of Corporate Governance in Egypt, Working Paper No.82, The Egyptian Center for Economic Studies, pp 6-7.

9- Freeland, C., (2007), Basel Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7-8.

10- Georgeta Vintila, and Radu Alin Paunescu, 2016, Empirical analysis of the connection between financial performance and corporate governance within technology companies listed on NASDAQ stock exchange, Journal of Financial Studies & Research, V2016, N2016, pp 1 – 20.

11- Green, S. 2005. Sarbanes – Oxley and the board of directors: Techniques and best practices for corporate governance. New Jersey: Jojn Wiley & Sons, Inc.

12- Greuning, H. V., S. B. Bratanovic, 2009, Analyzing banking risk: A framework for assessing corporate governance and risk management. 3th ED, World Bank: Washington D. C. USA.

13- Hasam Mustafa Khadash, and Abdulrahman Washali, 2019, Board diversity and its impact on corporate performance of public companies listed in Amman stock exchange, Jordanian Journal in Business Administration, V15, N4, pp 467 – 487.

14-Helland, H., & Sykuta M., 2005, Who's Monitoring the Monitor? Do Outside Directors Protect Shareholders' Interests? The Financial Review, Vol. (40), No. (2), pp155-172.

15- Huse, M. ,2007, Boards, Governance, And value creation. New York: Cambridge University press.

16- Hilb, M. ,2006, New corporate governance: Successful board management tools. 2sec Ed. New York: Springer.

17- International Finance corporation. corporate governance manual. 2010. 2sec Ed. Vietnam. Hanoi: Bacson.

18- Kumar, N., J. P. Singh ,2012, Outside directors, corporate governance, and firm performance. Asian Journal of Finance & Accounting. Vol (4). No (2): PP 39 – 55.

19-Kaya, E., 2016, Financial Performance Assessment of Non-Life Insurance Companies Traded in Borsa Istanbul Via Grey Relational Analysis, International Journal of Economics and Finance, Vol. (8), No. (4), pp277-288.

20- Lipman, F. D., L. K. Lipman,2006, Corporate governance best practices. USA. New Jersey: John Wiley & Sons. Ltd.

21- Moeller, R. R. 2004. Sarbanes – Oxley and the new internal auditing rules. USA. New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.

22- Organization of Economic Cooperation and Development (OECD), 2004.

23-Prokieva, M., & Muniandy, B., 2011, Board Composition and Audit Fee: Evidence from Russia, Corporate Ownership and Control Journal, Vol. (8), NO. (2), PP551-565.

24-Rhoades, D., Rancher, P., & Sundaramurth, C., 2000, Bord Composition and Financial Performance: A Meta- Analysis of the Influence of Outside Directors, Journal of Managerial, Vol. (12), No. (1), pp76-91.

25- Saha, Netai Kumar, Rehnuma Hoque Moutushi, Mohammad Salauddin, 2018, Corporate Governance and Firm Performance: The Role of the Board and Audit Committee, Asian Journal of Finance and Accounting, V10, N1, pp 210 – 225.

26- Sarbanes – Oxley Act (SOX), 2002.

27- Samaduzzaman, M., F. Zaman, and Z. Quazi, 2015, Literature review on corporate governance structure and performance in non – financial firms in Bangladesh. Asian Journal of Finance & Accounting. Vol (7). No (1): PP 9 6 – 104.

28-Solomon, J., A. Solomon, 2004, Corporate governance and accountability. England. Chichester: John Wiley & Sons, Ltd.

29- Spedding, L. S. ,2009, The due diligence handbook: Corporate governance, risk management, and business planning. Oxford: Elsevier, Ltd.

30- Tarantino, A. ,2006, Manager's guide to compliance: Best practice and case studies. USA, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.

31- Wearing, R. ,2005, Cases in corporate governance. 1st Ed. London: Sage publications.

32- Zedan, H. I., and M. Abu-Nassar ,2014, The effect of corporate governance on operating performance of Jordanian manufacturing companies. Journal of Dira sat of Administrative Sciences. Vol (41). No (2): PP 465 – 481.